

مقتل 107 مدنياً بينهم 34 طفلاً في الـ 72
ساعة الأولى بعد قرار مجلس الأمن 2401

أبرز انتهاكات قرار مجلس الأمن 2401
في غضون ثلاثة أيام

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الأربعاء 28 شباط 2018

المحتوى:

- أولاً: مقدمة ومنهجية التقرير.
- ثانياً: ملخص تنفيذي.
- ثالثاً: تفاصيل التقرير.
- رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: المقدمة ومنهجية التقرير:

يأتي قرار مجلس الأمن رقم 2401 في وقت بلغ فيه تأثير مجلس الأمن في الكارثة السورية أقصى درجات السلبية والعدمية، فعلى الرغم من صدور 18 قراراً عن سوريا، إلا أنها بقيت في معظم الأحيان مجرد حبر على ورق، بما فيها القرارات التي تتضمن صيغاً تحذيرية، وتهدد بإجراءات عقابية في حال عدم الامتثال، كالقرار رقم 2139 الخاص بإيقاف استخدام البراميل المتفجرة، والقرارات رقم 2118، 2209، 2235 المتعلقة بتكرار استخدام الأسلحة الكيميائية، والتي انتهكت مئات المرات من قبل النظام السوري، وظلّ مجلس الأمن صامتاً محكوماً من قبل روسيا بشكل مطلق.

لم يتغير الأمر كثيراً في حال القرار رقم 2401، الذي جاءت عباراته هزيلة، وغير إلزامية، ولا تحمل أيّ صيغة جزائية، أو عواقب في حال عدم الالتزام، فكان ذلك بمثابة ضوء أخضر للنظام السوري وحلفائه بممارسة عمليات القتل والقصف، وكأنّ شيئاً لم يكن، حيث عاد القصف العنيف والعشوائي بعد بضع ساعات فقط من صدور القرار، وفي ذلك عدة رسائل من النظام السوري وحلفائه، أبرزها إهانة بقية أعضاء مجلس الأمن الدائمين وغير الدائمين، وتلا ذلك قيام وزير الدفاع الروسي "سيرغي شويغو" بتفسير شخصي وغير منطقي لقرار مجلس الأمن بإعطاء هدنة خمسة ساعات من 09:00 صباحاً حتى 14:00 بعد الظهر، وبالتالي استمرار عمليات القصف والقتل في الـ 19 ساعة المتبقية، وذلك خلال هدنة الـ 30 يوم، مما يعني أنه بعد انتهاء 30 يوم، سوف يعود القتل والقصف على مدار الـ 24 ساعة.



يقول فضل عبد الغني مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

”في جميع مبادرات وقف إطلاق النار وتخفيض التصعيد السابقة، كنا نلاحظ نوعاً من ”الخنجل“ حيث تنخفض معدلات القتل والقصف ليومين أو ثلاثة أيام قبل أن تعود إلى سابق عهدها، أما ما حصل في حالة القرار 2401 فهو أمر غير مسبوق حيث لم يمضِ سوى بضع ساعات على صدور القرار إلا عاودَ النظام السوري وحلفاؤه عمليات القصف والقتل والاقتحام“.

يُشكّل الوضع الإنساني في الغوطة الشرقية بعد مرور عشرة أيام على تصعيد الهجمات العسكرية كارثة حقيقية في ظلّ قيام قوات الحلف السوري الإيراني الروسي بتطبيق سياستها المعتادة بداية كل حملة عسكرية وهي استهداف المشافي والنقاط الطبية وحتى سيارات الإسعاف وفرق الدفاع المدني؛ ما زاد من معاناة الجرحى والمرضى الذين يعانون من شحّ المواد الطبية أصلاً بسبب الحصار، في الغوطة الشرقية اليوم ما لا يقل عن 1350 جريح بينهم قرابة 670 بحاجة إلى عناية طبيّة خاصة، وقرابة 270 بحاجة إلى أطراف صناعية مُتعددة بسبب تضاعف حالات بتر الأطراف.

منهجية التقرير:

يستعرض التقرير أبرز الانتهاكات المرتكبة من قبل الأطراف الرئيسية الفاعلة في سوريا عقب صدور قرار مجلس الأمن رقم 2401 مساء 24/ شباط/ 2018 حتى مساء 27/ شباط/ 2018، وقد قمنا بمراجعة الصور والفيديوهات التي وردتنا وتحققنا من صدقيتها عبر برامج خاصة لدينا، كما تحدّثنا مع ناجين من الهجمات أو مع أقرباء للضحايا أو مع شهود عيان على بعض الحوادث.

خلال عمليات المراقبة المستمرة للحوادث والأخبار من قِبَل فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وعبر شبكة علاقات واسعة مع عشرات المصادر المتنوّعة من خلال تراكم علاقات ممتدة منذ بدايات عملنا حتى الآن، فعندما تردنا أو نُشاهد عبر شبكة الإنترنت ووسائل الإعلام أخباراً عن انتهاك نقوم بمتابعة الخبر ومحاولة التّحقيق وجمع أدلة وبيانات، وفي بعض الأحيان تمكّن الباحث من زيارة موقع الحدث في أسرع وقت ممكن، لكنّ هذا نادراً ما يحدث؛ نظراً للمخاطر الأمنية المرتفعة جداً، ولكثرة الحوادث اليومية، وأيضاً الإمكانات البشرية والمادية، ولهذا تختلف إمكانية الوصول إلى الأدلة، وبالتالي درجة تصنيفها، وغالباً ما نقوم في الشبكة السورية لحقوق الإنسان في مثل هذه الحالات بالاعتماد على شهادات ناجين تعرّضوا للانتهاك مباشرة؛ حيث نحاول قدر الإمكان الوصول إليهم مباشرة، وبدرجة ثانية من شاهد أو صوّر هذا الانتهاك، إضافة إلى تحليل المواد المتوفرة في مصادر مفتوحة كشبكة الإنترنت، ووسائل الإعلام، وثالثاً عبر الحديث مع كوادرات طبيّة قامت بعلاج المصابين وعانيت جثث الضحايا وحدّدت سبب الوفاة.



نرجو الاطلاع على المنهجية المتبعة من قبل الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق الضحايا وتصنيف المراكز الحيوية المدنية.

أثبتت التحقيقات الواردة في هذا التقرير أنّ المناطق المستهدفة كانت عبارة عن مناطق مدنيّة ولا يوجد فيها أيّة مراكز عسكرية أو مخازن أسلحة تابعة لفصائل في المعارضة المسلحة أو المنظمات الإسلامية المتشددة أثناء الهجمات أو حتى قبلها، كما إنّه لم يتم توجيه أي تحذير من قبل القوات المعتدية للمدنيين قبيل الهجمات كما يشترط القانون الدولي الإنساني.

حلّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان المقاطع المصوّرة والصوّر التي نُشرت عبر الإنترنت، أو التي أرسلها لنا نشطاء محليون عبر البريد الإلكتروني أو برنامج السكايب أو عبر منصات التواصل الاجتماعي، كما أظهرت مقاطع مصوّرة بثّها ناشطون موقع الهجمات وجثث الضحايا والمصابين وحجم الدمار الكبير الذي تسبّب به القصف.

ما ورد في هذا التقرير يُمثّل الحدّ الأدنى الذي تمكّننا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والديمقراطية.

ثانياً: الملخص التنفيذي:

ألف: المجازر وغيرها من أعمال القتل غير المشروع: سجّلنا مقتل 107 مدنياً، بينهم 34 طفلاً، و18 سيدة (أثنى بالغة) على يد الأطراف الرئيسة الفاعلة في سوريا. كما سجّلنا 3 مجازر. يتوزعون على النحو التالي: قوات النظام السوري: 83 مدنياً، بينهم 18 طفلاً، و13 سيدة. كما ارتكبت 2 مجزرة. المنظمات الإسلامية المتشددة:

- تنظيم داعش: 4 طفلاً

قوات التحالف الدولي: 16 مدنياً، بينهم 10 طفلاً، و4 سيدة. وارتكبت مجزرة واحدة.

جهات أخرى: 4 مدنياً، بينهم 2 طفلاً، و1 سيدة.

باء: الاعتداء على المراكز الحيوية المدنية: وثّقنا ما لا يقل عن حادثي اعتداء على مراكز حيويّة مدنيّة على يد قوات النظام السوري استهدفتنا مسجداً وسوقاً شعبياً.



تاء: الأسلحة غير المشروعة: وثقنا إلقاء الطيران المروحي التابع لقوات النظام السوري ما لا يقل عن 47 برميلاً متفجراً. توزعت على المحافظات على النحو التالي:

محافظة ريف دمشق: 43

محافظة حماة: 4

ثالثاً: تفاصيل التقرير:

ألف: أبرز المجازر وغيرها من أعمال القتل غير المشروع:

أولاً: قوات النظام السوري:

محافظة ريف دمشق:

مدينة دوما، في الغوطة الشرقية شرق محافظة ريف دمشق، الأحد 25/ شباط/ 2018
قصفت مدفعية تابعة لقوات النظام السوري قذائف عدة على المدينة؛ ما تسبب في مقتل 3 مدنياً (طفلان ووالدتهما)، تخضع المدينة لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة وقت الحادثة.

بلدة حرّة، في الغوطة الشرقية شرق محافظة ريف دمشق، الأحد 25/ شباط/ 2018
قصف طيران ثابت الجناح تابع لقوات النظام السوري/ الروسي (لا يزال قيد التحقق لتحديد الجهة الفاعلة بدقة) البلدة بالصواريخ؛ ما تسبب في مقتل 2 مدنياً، تخضع البلدة لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة وقت الحادثة.

مدينة دوما، في الغوطة الشرقية شرق محافظة ريف دمشق، الإثنين 26/ شباط/ 2018
فجر الإثنين قصف طيران ثابت الجناح تابع لقوات النظام السوري/ الروسي (لا يزال قيد التحقق لتحديد الجهة الفاعلة بدقة) المدينة بالصواريخ؛ ما تسبب في مقتل 10 مدنياً على الأقل دفعة واحدة، من عائلة واحدة، بينهم أطفال وسيدات، تخضع المدينة لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة وقت الحادثة.

بلدة جسرين، في الغوطة الشرقية شرق محافظة ريف دمشق، الثلاثاء 27/ شباط/ 2018
قصفت مدفعية تابعة لقوات النظام السوري قذائف عدة على البلدة؛ ما تسبب في مقتل 2 مدنياً أحدهما طفل، تخضع البلدة لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة وقت الحادثة.



محافظة دمشق:

حي جوهر، شرق مدينة دمشق، الأحد 25/ شباط/ 2018
قصفت مدفعية تابعة لقوات النظام السوري قذائف عدة على الحي؛ ما تسبب في مقتل 2 مدنياً، يخضع الحي لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة وقت الحادثة.

محافظة حمص:

قرية حميمة، ريف محافظة حمص الشمالي الشرقي، الإثنين 26/ شباط/ 2018
قصفت مدفعية تابعة لقوات النظام السوري قذائف عدة على القرية؛ ما تسبب في مقتل سيدة، إضافة إلى إصابة طفلها الرضيع وزوجها بجراح، تخضع القرية لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة مع وجود بسيط لعناصر من هيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

محافظة إدلب:

مدينة خان شيخون، ريف محافظة إدلب الجنوبي، الثلاثاء 27/ شباط/ 2018
قصف طيران ثابت الجناح تابع لقوات النظام السوري بالصواريخ المدينة؛ ما تسبب في مقتل 3 مدنياً، وإصابة 11 آخرين بجراح، تخضع المدينة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام.

ثانياً: قوات التحالف الدولي:

قرية سوسة، ريف محافظة دير الزور الشرقي، الأحد 25/ شباط/ 2018
قصف طيران ثابت الجناح تابع لقوات التحالف الدولي بالصواريخ حافلة تُقلُّ نازحين من قرية الباغوز بريف محافظة دير الزور؛ ما تسبب في مقتل 16 مدنياً، بينهم 10 طفلاً، و4 سيدة، تخضع المنطقة لسيطرة تنظيم داعش.

باء: الاعتداء على المراكز الحيويّة المدنيّة:

محافظة ريف دمشق:

مدينة دوما، في الغوطة الشرقية شرق محافظة ريف دمشق، الثلاثاء 27/ شباط/ 2018
قصفت راجمة صواريخ تابعة لقوات النظام السوري على مسجد أم حبيبة في المدينة؛ ما أدى إلى دمار جزئي في بناء المسجد، وإصابة أثنائه بأضرار مادية كبيرة.



مدينة خان شيخون، ريف محافظة إدلب الجنوبي، الثلاثاء 27/ شباط/ 2018

قصف طيران ثابت الجناح تابع لقوات النظام السوري بالصواريخ سوقاً شعبياً وسط المدينة؛ ما تسبب في إصابة مرافق السوق بأضرار مادية متوسطة.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

1. خرقت قوات الحلف السوري الإيراني بشكل لا يقبل التّشكيك قرار مجلس الأمن رقم 2401 القاضي بوقف الأعمال القتالية وما سبقه من قرارات 2139 و 2254 القاضيين بوقف الهجمات العشوائية، وأيضاً انتهكت عبر جريمة القتل العمد المادتين السابعة والثامنة من قانون روما الأساسي؛ ما يُشكل جرائم حرب.
2. إنّ عمليات القصف، قد تسببت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضرر الكبير بالأعيان المدنيّة. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأنّ الضرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.

التوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرار رقم 2401 الذي نصّ بشكل واضح على وقف العمليات القتالية وتيسير دخول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة.
- يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين، بمن فيهم النظام الروسي بعد أن ثبت تورطه في ارتكاب جرائم حرب.
- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.
- توسيع العقوبات لتشمل النظام السوري والروسي والإيراني المتورطين بشكل مباشر في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ضد الشعب السوري.



إلى المجتمع الدولي:

• في ظلّ انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التّحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشعب السوري، ويتجلى ذلك في حمايته من عمليات القتل اليومي ورفع الحصار، وزيادة جرعات الدعم المقدّمة على الصّعيد الإغاثي. والسّعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورّطين.

• دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في "التحالف الدولي من أجل تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICRtoP)"، إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وقد تمّ استنفاد الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان وما جاء بعدها من بيانات لوقف الأعمال العدائية واتفاقات أستانة، وبالتالي لا بدّ بعد تلك المدة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية، الذي أقرّته الجمعية العامة للأمم المتحدة، وما زال مجلس الأمن يُعرقل حماية المدنيين في سوريا.

• تجديد الضّغط على مجلس الأمن بهدف إحالة الملف في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

• السّعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.

• تزويد المشافي الميدانية بالمعدات الطبيّة اللازمة وخاصة الأطراف الصناعية في ظلّ تضاعف حالات بتر الأطراف التي يتعرّض لها الجرحى السوريون، وتأمين قرابة 2400 طرف صناعي متنوّع لمناطق الغوطة الشرقية كافة وبشكل عاجل.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

على المفوضة السامية أن تُقدّم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن الحوادث الواردة في هذا التقرير.

إلى المبعوث الأممي إلى سوريا:

• عدم اقتصار الإحاطة أمام مجلس الأمن على انتهاكات جبهة النصرة وتنظيم داعش.

• إدانة مرتكبي الجرائم والمجازر والمتسببين الأساسيين في خرق قرارات مجلس الأمن.



إلى النظام الروسي:

- الالتزام بالهدنة التي أعلنها والضغط على النظام السوري وميليشياته الإيرانية لإخراج المرضى والحالات الإنسانية أولاً.
- التّعهد بضمان سلامة المدنيين الراغبين بالخروج وعدم التّعرض لهم بالاعتقال والإخفاء القسري.
- التّوقف عن دعم النظام السوري في مجلس الأمن واستخدام حق النقض الفيتو لمنع تمرير أي قرار دولي يعاقب النظام السوري.
- الضغط على النّظام السوري للسّماح بدخول المساعدات الإنسانية غير المشروطة إلى الغوطة الشرقية.

شكر وعزاء

خالص الشكر والعزاء لجميع الأهالي والنّشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التّقرير بشكل فعال.



snhr



info@sn4hr.org

www.sn4hr.org



@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

